

المنهج والتاريخ:

بين النقل والعقل

قراءة نقدية لنصين تاريخيين

قبل عرض هذه القراءة النقدية نقف عند مفاتيح المداخلة محددين المنهج الذي هو أس الموضوع فالمنهج لغة كلمة مشتقة من الفعل. نهج بمعنى طرق أو سلك أو أتبع، أو هو الطريق أو السلوك، الذي يتبعه الإنسان في تأدية عمل ما. ويعني في الاصطلاح، أنه الوسيلة التي يمكننا عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة الحقائق في أي موقف من المواقف ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها لنصل إلى ما نطلق عليه اصطلاح « نظرية وهي هدف كل بحث علمي »⁽¹⁾ وهذا اللفظ منهج هو ترجمة للكلمة Méthode الفرنسية ونظائرها في اللغات الأوروبية ويعود هذا اللفظ في أصله إلى اللغة اليونانية، واستعمله أفلاطون في منطق فلسفته بمقصد هذا المعنى وهو البحث، والنظر أو المعرفة، واستخدمه أرسطو بمعنى بحث، والمعنى الاشتقاقي له يدل على الطريق أو المنهج الذي يهدف إلى تحقيق غرض

مطلوب خلال العمل، ويراد منه تحقيق نتيجة معينة أو تجاوز العوائق التي تقف حiale - أي دون تحقيقه - وتأصل اصطلاح المنهج أيضاً في عصر النهضة الأوروبية واصبح يعرف بأنه طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى اليقين العلمي، والمحاولة الواضحة في عصر النهضة لتحديد لفظ المنهج وما يقصد به هي المحاولة التي قام بها راموس RAMOUS (1515-1572) حيث قسم هذا الفيلسوف المنطق على أربعة أقسام، التصور، والحكم، والبرهان والمنهج، وطالب بدراسة المنهج في آثار أصحاب البلاغة والعلم والرياضة مع العلم هذا الفيلسوف لم ينته إلى تحديد منهج دقيق للعلوم فقط وإنما اعتنى بالمنهج في البلاغة والأدب وكان هذا شأنه شأن صاحب الفضل في لفت النظر إلى أهمية المنهج، ووجد صدى لهذا النظر الخاص بالاهتمام بالمنهج في بيئته من طرف الفلاسفة والمناطق، فقد عرّف فلاسفة منطق بور رويال المنهج سنة 1662⁽²⁾ بأنه «فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، أما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين بها أو من أجل البرهنة للآخرين حين نكون بها عارفين»⁽³⁾. هذا وقد طرح المنهج من قبل بيكون في كتابه الأرغانون الجديد 1620 وصاغ قواعد المنهج التجريبي بكل وضوح، ثم بعد ذلك ديكارت الذي دفع به هو الآخر المنهج إلى وضع قواعد خاصة صاغها في كتابه مقال في المنهج، ثم تأصلت فكرة المنهج، وأصبحت تعني «الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة»⁽⁴⁾. هذا المنهج الذي تحدد إطاره العام سواء على مستوى الاصطلاح أو المفهوم، هل كان

مطروحاً في الدراسات التاريخية العربية الإسلامية، هل هذا المصطلح كان له دور في تفعيل وبناء القول التاريخي في منظوره النقلي والعقلي وتوضيحاً لذلك أكثر هل يمكن العثور على هذا المنهج في الدراسات التاريخية القديمة النقلية والعقلية؟ وتجاوزاً لهذا الإشكال كان اختيارنا واقعاً على المنهج القائم بين نصين أحدهما طابعه نقلي، وفضلنا الكلام على نص الحديث وهو كلام الرسول صلى الله عليه وسلم، والثاني طابعه عقلي وهو نص ابن خلدون وتأسيسه للتاريخ، وبالتالي أن في جوهر الموضوع مقارنة بين منهجين علميين هما الحديث وهو النقل، والتاريخ وهو العقل، يقول كروتشه: الفلسفة علم مناهج التاريخ، والظاهر من هذه المقارنة أن الربط بينهما من الصعوبة، لأن الحديث موضوعه ما ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من قول وفعل وتقرير، أما التاريخ موضوعه الوقائع التي حدثت في الزمان والمكان، لكن الحديث خاص بالإسلام. وللإشارة هنا أن الهدف من المداخلة هو المنهج وليس الموضوع، لأن لكل علم له موضوعه الخاص به، وكذلك للمنهج، ولكن إذا كانت مجموعة العلوم متجانسة في الهدف قد تلتقي في أسس عامة تدرج باسم المنهج كالتقاء العلوم الطبيعية مع بعضها البعض عند المنهج التجريبي كالفيزياء والكيمياء، والبيولوجيا، وكذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية وكذلك العلوم الرياضية التقائها عند المنهج الاستنباطي. فهل يمكن أن نتساءل ونقول بين الحديث الذي هو النقل، وبين التاريخ الذي هو العقل تشابه وتجانس وانسجام ما يسمح لنا بعقد مقارنة بين منهجيتهما؟ إنه تساؤل معرفي في نظرنا قبل أن يكون تساؤلاً منهجياً، ويتطلب تفكيكا لوحداته، لكن قبل عرض هاتين

الصورتين المعرفية والمنهجية نقف على النظر المعرفي الذي تبدأ به معظم كتب أصول التحديث أو علم مصطلح الحديث وهي التي تعرض للمنهج المتبع في الحديث⁽⁵⁾ تبدأ بتحديد مفهوم هذا العلم الذي تعتبره مرادفا للخبر أو الأثر، إذ تجعل الحديث خاصا للنبي، والخبر حديثا لغيره وتجعل الأثر ما روي عن الصحابة وتجزئ هذه الكتب إطلاقه على كلام النبي⁽⁶⁾ بالإضافة أن لفظي الخبر والأثر لهما مدلولان تاريخيان فهما ارتبطا بمقولة من مقولات التاريخ وهو الزمان وتنطبق هذه المقولة على الحديث الذي هو قول النبي صلى الله عليه وسلم الذي أصبح أثرا أيضا وخبرا، وهذه أولى المقولات.

أما المقولة الثانية، في التاريخ المقولة الفردية ونعني بها أن لكل واقعة تاريخية فهي جزئية ولا مجال فيها للتعميم، لأن ما هو عام لابد أن يتجاوز حدود الزمان والمكان، لكن وقائع التاريخ وحوادثه تحدد بمقولة الزمان، والمكان أيضا، فمثلا أن الأمير عبد القادر شخصية تاريخية فرد أو اسم جزئي أدى دورا تاريخيا في زمان معين، وبلد معين. ولا يمكن أن تتكرر هذه الواقعة التاريخية بالشخص نفسه فضلا ذلك عن المكان والزمان ومطابقة هذا الفعل المعرفي التاريخي على الحديث الذي هو قول أو فعل محمد صلى الله عليه وسلم⁽⁷⁾ لأننا نقصد بالحديث شخصا غيره فهو الذي صدر منه القول في زمن معين وفي مكان معين، مدة بعثته فمقولة التاريخ الثانية وهي الفردية انطبقت على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. وإذا تتبعنا سلم هذه المقولات كما هي واردة في الفلسفة والمنطق فإننا نقف على مذاهب فلسفية ونظريات في المعرفة تؤكد على ضرورة المنهج وقواعده التي تختلف باختلاف المذاهب والنظريات، غير

أن هذا التتبع لا يسمح لنا الموضوع به وندعه جانبا ونتساءل عن طبيعة منهج الحديث.

فما هو المقصود أيضا بالتاريخ يذهب أصحاب الأصول واصفون الحديث بعبارة دقيقة ومختصرة. أنه رواية، ودراية⁽⁸⁾ منطق معنى الرواية عندهم النقل المحرر الدقيق وكل ما أضيف إلى النبي صلى عليه وسلم. ومنطق معنى الدراية مجموعة من الوسائل والمباحث التي على ضوئها يعرف الراوي والمروي من حيث القبول والرد والقصد من التاريخ هو الفن الذي يكتب بها التاريخ، أو أنه مجموعة الوسائل والطرائق والإمكانات التي يتبعها المؤرخ للوصول إلى اليقين التاريخي أو الخبر التاريخي الصادق - وللنظر أكثر في علم مصطلح الحديث كعلم نقل، والوقوف على المنهج المتبع فيه لابد من المزيد في إيضاحه أكثر ونتحدث عن نشأته هذا قصد إلقاء الضوء أكثر ولو كان هذا بإيجاز - وذلك لبلوغ الهدف يحتل الحديث المكانة الثانية بعد القرآن كمصدر للتشريع الإسلامي. ذلك أن مدار أكثر الأحكام الشرعية جاءت مفصلة في الحديث، وأن الحديث لم يدون إلا في نطاق فردي محدود⁽⁹⁾، لأنه ثبت أن النبي نهى عن ذلك⁽¹⁰⁾ النهي أو علته خشية الناس الحديث بالقرآن ويؤكد ذلك أنه قال للنفر القليل الذين كانوا يدونون الحديث لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف⁽¹¹⁾ وهكذا كان التدوين للقرآن والحديث - هذا و أن التدوين الرسمي للحديث كان بأمر من الخليفة عمر بن العزيز في مطلع 200 هـ - إلى عامله على المدينة وكذلك سائر المدن أو الأمصار. والهدف من ذلك النشأة خوف من ضياع الحديث وإشاعة فيه غير الصحيح ولا نجد كتابا من كتب أصول التحديث إلا ويتحدث عن أهمية

هذه النشأة ذلك لخطورتها وأهميتها. غير أنه يجب الوقوف عند هذه الملاحظة أن أغلب علماء الحديث وكتابه يكاد يتفقون على تحديد بداية نشأة الوضع بين زمن الرسول، أو زمن الخلافات السياسية، وهم يقررون قضيتين:

- **الأولى:** أن الوضع بدأ يلفت الأنظار بعد نهاية الخلافة الراشدة ومنذ بداية الملك.

- **الثانية:** إن أول الأحاديث الموضوعة كانت في الفضائل وبالخصوص في مناقب الصحابة⁽¹²⁾ وأكثر تفصيلاً لهاتين القضيتين مثبت في التاريخ الإسلامي أن معاوية بعد أن استقر الأمر له أصدر حكمه إلى خطباء المساجد أن يسبوا على المنابر "أبا تراب" علي بن أبي طالب، إلى جانب هذا الحكم هناك حكم آخر تمثل أن برئت الذمة ممن يروي حديثاً عن علي أو في حق علي أو آل علي (بيته) وهذا حكم مشروط بشرط الأول، لأنه من غير المعقول أن يلعن على المنابر ثم تروى الأحاديث عنه وعليه فإن الموقف من الشيعة يكون تلقائياً ومؤسسا على مسلكين.

المسلك الأول: انتهاء سند أحاديثهم إلى علي أو أحد شيعته دون غيره.

المسلك الثاني: وضع أحاديث في مناقب علي يقول، ابن الحديد وهو شيعي "واعلم أن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم حملهم على وضعها عداوة خصومهم فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها أحاديث في مقابل الأحاديث"⁽¹³⁾ كما أن الناس على دين حكامهم وملوكهم، إذ أن هناك أحاديث وضعت للمدح والتبجيل

والطاعة إلى الخلفاء⁽¹⁴⁾ وفي العصبية للبلد⁽¹⁵⁾. وتفضيل القبائل⁽¹⁶⁾ والمرض الفكري العقدي انتقل أيضا إلى المذاهب الفقهية والكلامية⁽¹⁷⁾ حتى أن بعض المتكلمين قال أن هذه الأحاديث دين اعتبروا وانظروا عمن تأخذوا دينكم فإن كنا إذا هوينا أمرا صيرناه حديثا⁽¹⁸⁾ ومن الغرابة أيضا أن يعمل بعض الصالحين على وضع أحاديث في الترغيب و الترهيب احتسابا لله في ظنهم وإن ذكروا بأنهم يكذبون بحديثهم الموضوع للرسول نحن نكذب له لا عليه فوضعت أحاديث في فضائل القرآن وفي فضائل الأذكار والأوراد وكان القصد منها ترقيق قلوب عامة أو شحذهم بعواطف الإيمان القوية⁽¹⁹⁾ وذكر الإمام البخاري حين جمع الحديث وصححه، لديه أكثر من أربعة آلاف حديث. وكذلك أن أبا داود لم يثبت عنده من صحة الحديث إلا خمسمائة ألف حديث⁽²⁰⁾ هكذا يمكننا أن نقول عن علم مصطلح الحديث أنه انبثق كرد فعل للوضع فكان البدء في جمعه وتصحيحه من الأخطاء بدأ بالشك، ف قيل عن الإمام مالك أن الرجل لا يعد محدثا بكل ما سمع إذن بداية تدوين الحديث كان من منطلق الشك.

وكانت بداية التدوين للأحاديث المتداولة ونقطة الإنهاء وهي الأحاديث الصحيحة كما نطق بها النبي صلى الله عليه وسلم لذلك أن العلم يسير وفق مسلك معاكس للاتجاه الزمني زمن هذا المبدأ ومن هنا أن المنهج، يمثل منهج التاريخ الاستردادي، أي الاستعادة التصويرية وليست الاستعادة الواقعية.

وإذا انتقلنا إلى علم التاريخ فإننا، نلتزم نموذجا يمثله العلامة ابن خلدون الذي وضع في مقدمة فصل عنوانه، في فضل علم التاريخ

وتحقيق مذاهبه والإلمام لما يعرض للمؤرخين من المغالط والأوهام وذكر شيء من أسبابها.. وفي نظرنا تعرض ابن خلدون للتاريخ من تصورين مختلفين من حيث الطرح المعرفي، والمنهجي.

الأول: إن التاريخ بمعناه العام فن من الفنون المتداولة بين الأمم والأمصار والأجيال وتشدله الركائب والرحال ويرغب في معرفته كل من الإنسان العادي، والإنسان العالم ويشتد فيه التنافس لمعرفة ويتميز به الملوك والرؤساء، وهو فن مرتبط بمعرفة أحوال الخليفة وتقلباتها، إذ هو في ظاهره لا يعدو أن يكون مجرد أخبار عن الأيام والدول القديمة والأمم الماضية⁽²¹⁾ والملوك والوقائع والحروب، وهذا التاريخ في ظاهره بمعناه العام⁽²²⁾ وهذا التعريف لا يزال قائماً وموجوداً عند المتطفلين على التاريخ و غير المشتغلين به حتى عصرنا الحاضر اليوم⁽²³⁾.

أما التصور **الثاني**؛ فهذا التصور يمثل عند ابن خلدون بمعناه العلمي الخاص القائم على أسس منهجية وموضوعية، وهذا التعريف العلمي نجده عند العلماء والباحثين فاستنبطوه بمنظور التحقيق والتعديل والتعليل ويلخص ابن خلدون بقوله "و في باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومباديهـا دقيق وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق وجدير بأنه يعد في علومها و خـليق"⁽²⁴⁾ وعلق بعض الباحثين عن هذا القول لابن خلدون، أنه قول جريء وهو الذي يخرج التاريخ من مجال العلوم الشرعية ليدخله ضمن علوم الفلسفة، ذلك أن كلمة الحكمة الواردة في هذا النص تعني عند ابن خلدون الفلسفة⁽²⁵⁾ وعلى هذا الأساس لم يذكر ابن خلدون التاريخ في أقسام العلوم

المتداولة في عصره، لأنه لم يكن بعد علما مستقلا قائما بذاته أي لم يكن له منهج محدد بخصائصه المعرفية، وانما كان في تلك العصر داخلا في علوم الشريعة ويعد منها كعلم الأخبار والسير.

لكن ابن خلدون بعد تصنيفه لعلوم عصره اكتشف هذا العلم وحدد خصائصه المعرفية والمنهجية واعتبره علما أصيلا في الحكمة وعريقا وجديرا بأن يعد في علومها لذلك جعله من العلوم العقلية، وفي نظرنا أن هذا العلم وهو التاريخ قاد ابن خلدون إلى وضع منهج، وإلى علم أصبح أيضا بذاته فيما بعد وهو علم العمران البشري، الذي يعني الحضارة بمعناها الشمولي الواسع⁽²⁶⁾. وقد أشار ابن خلدون أثناء تحقيقه للتاريخ وجعله علما إلى ما وقع فيه المؤرخون وأئمة النقل من مغاليط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم في نظره على مجرد النقل سواء كان صادقا أو كاذبا كما يقول دون أن يقيسوها بمعيار الحكمة أو يقفوا على طبائع الكائنات أو يقارنوها بأشباهها وقدم أمثلة منها ما نقله المسعودي وغيره عن جيوش بني إسرائيل انها تفوق ستة مائة ألف أو يزيدون مما جعل من ابن خلدون يمحس هذا الخبر ذلك أن عدد الجيوش لا يسعه المكان الذي يتواجدون فيه وأشار أيضا إلى مبالغة الرواة في ذكرهم لأية أرقام كعدد العساكر ونفقات السلطان والمترفين وأموال الجبايات وإذا محصت الخبر التاريخي هذا في نظره يرد ذلك إلى ولوع النفس بالغرائب وسهولة التجاوز على اللسان والغفلة على المتعقب والمنتقد حتى لا يحاسب نفسه على خطأ ولا يطالبها في الخبر بتوسط ولا عدالة ولا يراجعها إلى بحث وتفتيش فيرسل عنانه ويهيم في مراتب الكذب⁽²⁷⁾.

ويرى ابن خلدون أن الكذب متطرق بطبيعته إلى الخبر فاستقصى الأسباب المقتضية له وحصرها فيما يلي:

أولاً: التشيعات للآراء والمذاهب فإن النفس إذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب ونقله.

ثانياً: الأسباب المؤدية للكذب في الأخبار الثقة بالناقلين وتمحيص هذا يرجع في نظره إلى التعديل والتجريح واصطلاح التعديل والتجريح عند ابن خلدون استعاره من علم مصطلح الحديث⁽²⁸⁾.

ثالثاً: الذهول عن المقاصد فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب.

رابعاً: الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من التلبيس والتصنع فينقلها المخبر كما رآها وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه.

خامساً: تقرب الناس في الأكثر لأصحاب الجاه ومن الأعيان والتجلة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال فيستفيض الأخبار بها على غير حقيقة فالنفوس مولعة بحب الثناء والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة.

سادساً: الجهل بطبائع الأحوال في العمران فكل حادث من الحوادث ذاتا كان أو فعلا لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته⁽²⁹⁾. بعد وعي ابن خلدون لأخطاء المؤرخين والرواة والأسباب التي تؤدي إلى الأخطاء راح يضع تأسيس علم لتمحيص الخبر يتمثل في أصول التاريخ هو علم يستند إلى

أن التاريخ ظاهراً أو باطناً في ظاهره أخبار عن الأيام والدول وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق وهذا ما يعرف بفلسفة التاريخ⁽³⁰⁾ لذلك أوجب ابن خلدون في علم أصول التاريخ مجموعة من القواعد يجب أن يتبعها المؤرخ أو الباحث وهي في صورة المنهج في كتابته للتاريخ فكل ما ذكره ابن خلدون من أخطاء المؤرخين والرواة والدواعي المؤدية للكذب أو الخطأ في النقل هي بالضبط نقطة البدء في أصول التاريخ أو منهج البحث التاريخي الذي في نظر ابن خلدون هو دراسة نقدية للأخبار المروية والوثائق التاريخية مما جعله يضع قوانين البحث التاريخي قصد كسب الحقيقة التاريخية الموضوعية وهذه القوانين هي:

1- قانون السببية: في رأيه أن الحوادث التاريخية مرتبطة وجودها بأسباب وهذه الأسباب يجب البحث عنها ومعرفتها خاصة أثناء تأليف وتركيب الأحداث التاريخية وذلك من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية فالباحث التاريخي عنده يجب أن يتبع في طريقة بحثه "قواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني" ونقيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب والحوادث بأشباهاها ويحكم النظر والبصيرة في الأخبار فإنه يحتمل الخطأ ويصل إلى معشار ما يعدونه وأن يستعمل معيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات⁽³¹⁾ ويرد الأحداث إلى أصولها وأن يبحث عن أسباب وجودها قصد الوقوف على حقيقتها. ويؤكد ابن خلدون بقوله "إن الباحث لابد أن يكون عارفاً لأسباب كل حادث واقفاً على أصول كل خبر وحين إذن يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول فإن وافقها وجرى على

مقتضاها كان صحيحا وإلا زيفه واستغنى عنه⁽³²⁾ ويوصي المؤرخ بأن لا يعتمد على النقل كي لا يقع في الخطأ.

2. قانون التطور: إن الظاهرة التاريخية بالخصوص في نظر ابن خلدون هي دوما في حالة تغير وتطور مستمر على المستوى الإيجابي والمستوى السلبي وسمات التطور والتغير للأحداث يجب أن تراعى من طرف المؤرخ ولا بد أن يكون مدركا أن الأجيال تتعاقب والعادات والتقاليد تتغير وتتطور من جيل إلى جيل وكذلك طبائع الأمم، تتطور، وصاغ ابن خلدون هذا القانون بقوله "فمادامت الأمم والأجيال تتعاقب في الملك والسلطان لاتزال المخالفة في العوائد والأحوال واقعة"⁽³³⁾.

3. قانون المقارنة: أدرك ابن خلدون أن عدم استعمال قانون المقارنة في الأحداث التاريخية عند المؤرخين يؤدي بهم إلى الوقوع في الخطأ والمزالق والابتعاد عن جادة الصواب. والحق أن قانون المقارنة، يؤدي في نظره إلى الوقوف على جوهر الحقيقة، فقد استخدم ابن خلدون هذا القانون أثناء نقده لرواية المؤرخين عن سبب وجود نكبة البرامكة لاتخاذ قصة العباسة أخت الرشيد وعلاقتها مع "جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي". منكرها هذه العلاقة بينهما ومنكرا أيضا أن تكون سببا لهذه النكبة قائلا "ولو نظر المتأمل في ذلك نظرا المنصف وقاس العباسة بابنة ملك من عظماء ملوك زمانه لأستنكف لها عن مثله مع مولى من موالي دولتها وفي سلطان قومها واستنكره ولج في تكذيبه"⁽³⁴⁾. ورأى ابن خلدون أن سبب النكبة يعود إلى استبداد دولة البرامكة واستحواذهم على أموال الدولة مما أدى إلى العمل على إيقاع المكروه

بهم⁽³⁵⁾. إن ابن خلدون كان شاعرا بأعمق شعوره لهذه الثورة المنهجية وأدواتها كالنقد والتمحيص والعلة والمعلول والمقارنة في بناء القول التاريخي وإن قيمة التاريخ تتجلى فيها فوائده في نظره كضرورة الاستفادة من التجارب الماضية لاستخدامها في بناء الحاضر والمستقبل لذلك أن قيمة التاريخ عنده قائمة على مبدأ النفعية هذا وأن أوجه الشبه بين منهجي التاريخ والحديث يلتقيان عند مقولتي - الزمان والفردية - وأن نقطة البدء بينهما تتمثل في وضع أحاديث موضوعة أو وثائق مزورة ومن هذه النقطة تكمن أساسيات المنهج التي تتجسد في الشك والنقد، والاختلاف القائم بينهما بين أصول التحديث، وأصول التأريخ اختلاف الرواية عن التدوين. فالمؤرخ يصب النقد على الوثيقة، وعلى ما هو مكتوب أما صاحب الحديث فيعتمد الرواية ويضعها للنقد. وتمكن علماء مصطلح الحديث الوصول إلى أحاديث النبي الصحيحة من خلال هذا المنهج النقدي الذي أتبعوه في تنقية المقبول من المنكر والصحيح من الموضوع وهو يتطلب أموراً:

- 1- من ناحية سامعية: يتفاوت عدد سامعيه من الصحابة بين من بلغوا هذا التواتر أي رواه جمع يستحيل في العقل والعادة تواطؤهم على الكذب.
- 2- من ناحية ابتداء السند، إن قل العدد بين أول الرواة وآخرهم مع اتصال السند فذلك هو الإسناد العالي الذي يفضل الإسناد النازل لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ لأنه ما من راوٍ إلا والخطأ جائز عليه. انتهاء السند، بمعنى أنه الحديث الصحيح ما نقله الثقة عن الثقة حتى يبلغ به الرسول مع الاتصال، فإن بلغ في الرواية منتهاه وهو صحابي، فهو

مسند وإن سقط منه الصحابي وهو أول رواته عن النبي فهو مرسل سقطت عنه الصحة.

3- ضرورة الالتقاء والسماع المباشر من الراوي عن المروى عنه.

وقد دقق أئمة الحديث في ذلك. فمن شروط الإسناد الصحيح عنهم ألا يكون في إسناده، أخبرت عن فلان، حدثت عن فلان، بلغت عن فلان، أظنه مرفوعا فكل ذلك مما يفسد به الحديث. إذا التحديث عن غير سماع ضرب من التذليل في الرواية، بينما يعتبر حديثا مسندا إذا اتصل سنده من مبدئه إلى منتهاه بألفاظ أخبرني، أنبأني، حدثني، سمعت فلان يقول قال لي ..⁽³⁶⁾ واقتضت ضرورة الدراسة النقدية لإسناد الحديث معرفة الرواة وتوثيقهم أو تضعيفهم وتواريخ ميلادهم ووفاتهم وسجلوا أماكن إقامتهم وأسفارهم للتثبيت من أماكن التقاء الراوي بمن روى يقول سفيان الثوري لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ⁽³⁷⁾ كما أن الدراسة النقدية للخبر، فهي تقتضي بالضرورة عندهم التحقق من صدق الخبر، وتواتر الخبر لأبد منه التحقق من صدق الراوي واشترط المحدثون في الراوي العقل والضبط والعدالة والإسلام، والعقل قصدوا به التميز حتى يتمكن من حمل الرواية لذلك سمحوا للصبي غير البالغ حفظ الحديث دون حمله أي دون روايته كذلك رأوا لأبد أن يمسه عن التحديث من بلغ الثمانين والمقصود بالضبط عند أهل الحديث أن يتمتع الراوي بذاكرة قوية ويتمتع بدقة الملاحظة زيادة عن الفهم، والعدالة المقصود بها استقامته زيادة في شؤون الدين وسلامته عن الفسق إلى غير ذلك من الشروط التي ذكروها:

1- كعدم الأخذ بحديث أخذ صاحبه عنه الأجر خوفا من الزيادة فيه أو على تغييره لما في ذلك حرم المروءة⁽³⁸⁾.

2 آداب المحدث.

3 أنكر على الرواة التحديث بالغريب والمنكر.

4 إتقان الحدث لبعض علوم القرآن والفقه والأصول، واللغة ودقائقها، والتاريخ والسير والمغازي.

5 معاشرة أهل العلم والدين ومباحثتهم.

6- المداومة بالاشتغال بالحديث والسعي إلى لقاء أهله أينما كانوا وأينما وجدوا يسألهم ما عندهم. يقول سعيد بن المسيب إن كنت أسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد⁽³⁹⁾ وأن هذه الشروط تفضي لنا نتيجة مؤداها في نظرنا أننا ما جمعه رجال الحديث من الحديث الصحيح أقل كثيرا مما تركوه، لأن من مناهجهم في الجرح أشد منها في التعديل وإذا أرجعنا إلى أصول التاريخ وإلى التاريخ وفلسفته كما يتصوره ابن خلدون لا يخرج عن نطاق هذا المنهج الذي عالج النص النقلي وقد ذكرنا هذه المقاييس والضوابط التي يلتزم بها المؤرخ في بناء الحادثة التاريخية كما نصح عنها ابن خلدون في مقدمته ولا داع لتكرارها وقد نجد شارل الأنجلو سينيوربوس في كتابه المدخل إلى الدراسات التاريخية⁽⁴⁰⁾ أنه يذكر شروطا ومقاييس في بناء الحدث التاريخي والتأكد من صدقه وهي شبيهة بشروط ومقاييس ويدل هذا على أن علماءنا قد وضعوا أسس البحث التاريخي منذ فترة طويلة وأسسوا علم التاريخ ليس كعلم فحسب، بل مدخلا لكل الدراسات الإنسانية فهو شرط لازم

لموضوعيتها وأن المنهج المستخدم فيه هو نواة حقيقية لإثبات صدق اليقيني في العلوم الإنسانية.

والخلاصة التي نقف عندها تتمثل فيما يلي:

أولاً: أن أهل الحديث قد سبقوا المؤرخين إلى وضع منهج لنقد الخبر وأن المؤرخين أخذوا هذا المنهج عنهم.

ثانياً: التناظر بين أصول التحديث وأصول التاريخ يرجع إلى إنبثاق العلمين عن نفس الظروف.

ثالثاً: تماثل العلمين الحديث والتاريخ في بعض المقولات مقولة الزمان، والفردية والعلة والمعلول.

رابعاً: الشك في الخبر حديثاً كان أم رواية تاريخية.

خامساً: أصالة ممثلي الفكر الإسلامي وخاصة أصحاب الحديث في أسبقيتهم إلى اكتشاف المنهج غير متأثرين وليسوا مقلدين.

سادساً: وقف أهل الحديث وأهل التاريخ عند استخدامهم لهذا المنهج على مجموعة من المصطلحات مثل الخبر الموضوع المرادف وللزائف، الرواية الشاذة ومعناها جاءتنا من راو غير ثقة، وأخبار آحاد وجاءتنا من جانب واحد ومن مؤرخ واحد وهناك مصطلحات كثيرة.

سابعاً: الوقوف بابن خلدون بواسطة المنهج النقدي الذي استعاره من أصحاب الحديث على علمية التاريخ وإخراجه من العلوم الشرعية وإدخاله في العلوم الفلسفية.

الهوامش

- 1- جمال زكي والسيد ياسين، أسس البحث الإجتماعي، ص 8.
- 2- غازي عناية، منهجية البحث العلمي عند المسلمين، ص 50.
- 3- عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ص 4.
- 4- المرجع السابق، ص 5، وأنظر غازي عناية، المرجع السابق، ص 50.
- 5- أحمد محمود صبحي، في فلسفة التاريخ، ص 308.
- 6- محمد جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص 16 .
- 7- أحمد محمود صبحي، المرجع السابق، ص 308 .
- 8- صبحي الصالح علوم الحديث، ص 105.
- 9- المرجع السابق، ص 26. يذكر أن بعض صحائف لعلي، بالإضافة أن الرسول سمح لعبد الله بن عمر بن العاص أن يكتب عنه.
- 10- ورد في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري أنه قال ~ لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه وحدثوا عني ولا حرج ومن كذب علي فليتبوأ مقعده من النار~ صحيح مسلم ج 8، ص 229 .
- 11- أحمد محمود صبحي، المرجع السابق، ص 309. وأنظر أيضا صبحي الصالح في كتابه، علوم الحديث ومصطلحه، ص 26 .
- 12- الشيخ مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص 212.
- 13- ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ص، ج 4، ص 358.
- 14- الأمناء عند الله ثلاث، ~جبريل، أنا، ومعاوية~.
- 15- أربع مدائن من مدن الجنة مكة والمدينة وبيت المقدس ودمشق.
- 16- أنظر أحمد أمين، فجر الإسلام، ص 261 .
- 17- ~سيكون رجل من أمتي يقال له حنيفة النعمان هو سراج أمتي~ قول المرجئة من قال لا إله إلا الله دخل الجنة قيل وإن زنى، وإن سرق، قال: وإن سرق. ويقول المخالفون لهم، لا يزني الزاني وهو مؤمن، والسارق لا يسرق وهو مؤمن. ~ أنظر ابن قتيبة تأويل مختلف الحديث، ص 228.
- 18- السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ج 2 ص 468.

- 19- مصطفى السباعي، المرجع السابق، ص 103
- 20- أحمد أمين، المرجع السابق، ص 103
- 21- عبد الرحمن، المقدمة، ص 2.
- 22- سالم السيد عبد العزيز، التاريخ والمؤرخون العرب، ص 33 .
- 23- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، علم التاريخ عند ابن خلدون، ص 63 مقال ضمن مجلة الثقافة العدد 94، سنة 1986
- 24- المرجع نفسه، ص، 64 .
- 25- المقدمة، ص 3
- 26- لعموري عيش، تصنيف العلوم في الفكر العربي الإسلامي، عند الفارابي، والغزالي، وابن خلدون دراسة تحليلية، ص 213، رسالة ماجستير
- 27- أنظر مقدمة ابن خلدون، نج، المرحوم، علي عبد الواحد وافي، ص 365.
- 28- المقدمة، ص 409 و 410 من تح علي عبد الواحد وافي.
- 29- المقدمة، ص 410.
- 30- أحمد محمود صبحي، المرجع السابق، ص 315 .
- 31- المقدمة، طبعة دار الكتاب اللبناني، ص 315.
- 32- المقدمة، طبعة دار الكتاب اللبناني، ص 13 .
- 33- المرجع السابق، ص 45، و ص 46 .
- 32- المرجع السابق، ص 24 .
- 34- المرجع السابق ص 24 .
- 35- المرجع السابق ص 24 .
- 36- صبحي صالح، المرجع السابق، ص 250. وأيضا أحمد محمود صبحي، في فلسفة التاريخ، ص، ص 319.
- 37- صبحي صالح، المصطلح الحديث، ص 320 .
- 38- البغدادي، الفرق بين الفرق، ص 103
- 39- الشيخ مصطفى السباعي، السنة وكانتها في التشريع الإسلامي، ص 108.
- 40- لا نجلو أو سينوريوس ، المدخل إلى الدراسات التاريخية، ضمن كتاب النقد التاريخي، ص 54 .